



# مجلة الدراسات الإيرانية

دراسات وأبحاث علمية متخصصة

مجلة علمية ربع سنوية محكمة تصدر باللغتين العربية والإنجليزية

السنة الأولى - العدد الثاني - مارس 2017



مركز الخليج العربي  
للدراسات الإيرانية  
AGCIS

[www.arabiagcis.org](http://www.arabiagcis.org)

# ولاية الفقيه في العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر المحددات الفكرية للتيار المعارض

د. فتحي أبو بكر المراغي

باحث سياسي متخصص في الشأن الإيراني  
بمركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية

تؤسس الجمهورية الإسلامية في إيران لمشروعية نظامها الحاكم وفق نظرية ولاية الفقيه الفقهية الشيعية، التي تمنح رجال الدين الحق المطلق في قيادة المجتمع وتزعم النظام السياسي دون بقية فئات الشعب، إذ إن ثورة 1979م التي قامت في إيران فككت بنية الدولة السابقة عليها عملياً وتنظيرياً، فلم تعد الشرعية الملكية مسوغاً للحكم وقبول المحكومين بسلطة الحاكم في إيران، بل أنتج النظام السياسي الجديد نظرية ولاية الفقيه بشكلها الحدائي نظرية سياسية فقهية تؤسس لشرعية حكم رجال الدين في الجمهورية الإيرانية.

وفي هذا السياق تتناول الدراسة المحددات الفكرية للتيار المعارض لولاية الفقيه في الأدبيات السياسية الإيرانية المعاصرة، وقد سبقها كثير من الدراسات التي تناولت عرض نظرية ولاية الفقيه وانعكاساتها على النظام السياسي الإيراني، وكذلك الحراك السياسي المعارض لولاية الفقيه، لذا مسّت الحاجة إلى توضيح المحددات الفكرية التي انطلقت منها معارضة ولاية الفقيه والتي أسهمت في تشكيل العقل المذهبي والسياسي الإيراني المعاصر.

تتناول الدراسة في مقدمتها تطوّر نظرية ولاية الفقيه للوقوف على طبيعة تطور صلاحيّات الولي الفقيه، ثم تقسم الدراسة المحددات الفكرية للتيار المعارض لولاية الفقيه إلى قسمين: الأول هو المحددات المذهبية التي يندرج تحتها أربعة محدّدات: 1- الحكم بالشرك والتكفير، 2- رفض ولاية الفقيه لعدم ثبوت أدلتها من مرويات آل البيت، 3- رفض ولاية الفقيه لعدم ثبوتها في كتب علماء الشيعة الأوائل، 4- رفض تولّي رجال الدين المناصب الإدارية التنفيذية. أما القسم الثاني فيتناول المحددات السياسية للتيار المعارض لولاية الفقيه، ويندرج تحتها ثلاثة محدّدات: 1- نظرية الشرعية الإلهية الشعبية، 2- تناقض ولاية الفقيه مع الحكم الديمقراطي، 3- الدعوة إلى البروتستانتية الإسلامية.

### تطور نظرية ولاية الفقيه

ترجع الأصول التاريخية لنظرية ولاية الفقيه إلى بداية عهد تدوين الفقه الشيعي في القرن الرابع الهجري، إذ لوحظت إرهاباتها في مؤلّفات أعلام الشيعة أمثال الشيخ المفيد (م413هـ.ق)<sup>(1)</sup>، والسيد المرتضى (م436هـ.ق)<sup>(2)</sup>. كانت بداية الحديث عن ولاية الفقيه مقصورة على ما يُعرف بالولاية الخاصة التي خلصوا إليها نتيجة استنتاجهم قاعدة أن جميع الحكام في عهد غيبة الإمام غاصبون لحقّ الإمام ولا يجوز التعامل معهم، وينوب الفقيه الشيعي الجامع للشرائط عن الإمام الغائب في القضاء وإقامة الحدود والولاية على من لا وليّ له والمحجور عليهم وجمع الصدقات وتوزيعها متى أمّن الحاكم الجائر المغتصب لحقّ إمام الزمان<sup>(3)</sup>. ومع قيام الدولة الصفوية الشيعية مطلع القرن السادس عشر الميلادي، أقرّ علماء الشيعة أمثال المحقّق الكركي<sup>(4)</sup> بشرعية حكم الملك الصفوي في عصر الغيبة، مقابل الإقرار بالمكانة السياسية للفقهاء، وذلك بتعيين المحقّق الكركي في منصب نائب الإمام المهدي، وواصل أئمة الشيعة في عهد الدولة الصفوية ترسيخ هذه المكانة لعلماء الدين عملياً وتنظيراً<sup>(5)</sup>.

خطأ أحمد النراقي (ت1245هـ)<sup>(6)</sup> خطوة أكبر في التنظير لولاية الفقيه، بدأها بضرورة قيام الدولة في أي عصر هادماً قاعدة الانتظار وإدانة جميع الحكام باغتصاب حقّ الإمام الغائب. النراقي كان يدعو إلى ولاية الفقيه على الحكام، من منطلق الضرورة لا المشروعية. ولم تحظ آراء النراقي بتأييد واسع بين فقهاء الشيعة إلا أن جاء الخميني بنظرية الولاية العامة للفقهاء.

انطلق الخميني في إثبات شرعية تولي الفقيه شؤون الدولة من منطلق ضرورة إقامة الدولة في عصر الغيبة، وإثبات أفضلية تولي الفقيه بأدلة عقلية لا نقلية من قبيل القدرة على الفهم والتأويل لأحكام الشريعة، ونقل الحديث عن ولاية الفقيه سواء من الولاية الصغرى أو نصح الفقيه للحاكم إلى الحكم المباشر، وهو ما نص عليه الدستور الإيراني صراحة في المادة الخامسة منه، وتقول: «في زمن غيبة الإمام المهدي تكون ولاية الأمر وإمامة الأمة في جمهورية إيران الإسلامية بيد الفقيه العادل، المتقي، البصير بأمور العصر، الشجاع القادر على الإدارة والتدبير»<sup>(7)</sup>، وهذه المادة تضع الفقيه على رأس هرم السُّلطة في الجمهورية الإيرانية، بعبارة ولاية الأمر وإمامة الأمة، وإن كان الدستور في المادة التالية مباشرة يُنص على وجوب إدارة شؤون الدولة بالاعتماد على رأي الأمة الذي يتجلى عن طريق انتخاب رئيس الجمهورية والبرلمان والمجالس المحلية.

لا شك في أن صياغة المادتين مختلفتين إلى حد كبير من حيث الحسم والوضوح المستخدم في إثبات ولاية الأمر وإمامة الأمة للولي الفقيه، ومكانة رئيس الجمهورية في بنية النظام السياسي الإيراني، لذا ظلت حول حدود صلاحيات كل منهما مساحة للنقاش، إلى أن أعلن الخميني في عام 1988م مبدأ ولاية الفقيه المطلقة، التي تعني وفق الرسالة التي وجهها إلى خامنئي رئيس الجمهورية آنذاك أن الأحكام والقرارات الصادرة عن الولي الفقيه أعلى من القانون وأعلى من صلاحيات أي فرد أو مؤسسة في الدولة الإسلامية.

ربما كانت الأدلة العقلية التي قدمها الخميني على صحة ولاية الفقيه العامة والمطلقة مقنعة للتيار المؤيد له، لكنها في نفس الوقت فجرت -ولا تزال- موجات من الاعتراض والرفض داخل إيران، سواء وفق محدّدات فقهية شيعية أو محدّدات سياسية مدنيّة.

#### أ- محدّدات الرفض الفقهي لولاية الفقيه

على الرغم من أن الاعتراضات الفقهية على ولاية الفقيه بدأت منذ اللحظة الأولى لإعلانها، لأنها لم تحظَ بقبول معظم فقهاء الشيعة في ذلك الوقت باستثناء آية الله بروجردي الذي وافق عليها بشكل محدود ومشروط، فإننا لا نريد أن نتناول تلك الاعتراضات وفق الترتيب الزمني لها، ولكن نتناولها من حيث التقارب في المنطلقات الفكرية التي صدرت عنها.

## الحكم بالشُّرك والتكفير

يستند الحكم بالشُّرك والتكفير للقائل بولاية الفقيه إلى أن الولاية المطلقة للفقيه لا أساس لها في القرآن الكريم، وأن المؤمنين بها سواء الملا أحمد النراقي أو الخميني لم يأتيا بأي استدلال من القرآن الكريم لإثبات ولاية الفقيه، مع القول بأن الفقيه معين من قبل الله أو النبي أو الإمام لإدارة أمور المسلمين الدنيوية والدنيوية، وهو ما ذكره الخميني صراحةً في عدة مواقع، منها رده على الرافضين تعيينه مهدي بازرجان رئيساً للحكومة المؤقتة بعد الثورة، إذ قال: وحرري بي التذكير مرة أخرى بأنني إذ نصّبتَه فتصبيبي له إنما جاء بفضل الولاية التي أتمتع بها من لدن الشارع المقدّس، وإنني إذ نصّبتَه فإن طاعته واجبة، وعلى الشعب اتّباعه<sup>(8)</sup>. وهو ما يُعدُّ افتراءً على الله ورسوله وكذباً عليهما.

دعم القول بحكم تكفير القائل بولاية الفقيه لدي أصحاب هذا الرأي، الخطاب الذي وجّهه الخميني إلى خامنئي في عام 1988م الذي قال فيه: «الحكومة التي هي شعبة من الولاية المطلقة للرسول صلى الله عليه وسلم واحد من الأحكام الأولية للإسلام ومقدّمة على جميع الأحكام الفرعية ومقدّمة حتى على الصلاة والصوم والحج»، لأن ما اعتمد عليه الخميني في مقولته تلك هو الآيات القرآنية التي ورد فيها كلمة «الحكم»، أو «الأحكام»، في حين يرى أصحاب هذا الرأي أن كلمة «الحكم» في القرآن الكريم تعني التحكيم والقضاء والقواعد الأخلاقية والدنيوية ولا تعني إجبار الناس على الإيمان وعبادة الله، أو تسيير شؤون الدولة<sup>(9)</sup>.

عبّر عن هذا الرأي آية الله السيد أبو الفضل بن الرضا البرقي القمي<sup>(10)</sup> (ت 1991م) في كتابه «سوانح الأيام»، يقول البرقي: «ينبغي لنا أن لا نلبس القوانين الشركية لباس الإسلام، فقد يقول قائل: تمّة مجموعة من الأخبار والأحاديث تدلّ على ولاية الفقهاء، والجواب: لا توجد أي آية أو حديث يقول بأن للفقهاء ولاية على المؤمنين، وقد يتمسك بعضهم ببعض الأخبار الواردة من مثل «العلماء ورثة الأنبياء» ويطبّقونها على ولاية الفقيه، وقد يستدلون بقول «فارجعوا إلى رواة أحاديثنا»، مع أن هذا الخبر لا يدلّ على ذلك أبداً. ثانياً: لا يجوز قبول الأخبار التي تخالف القرآن، وهؤلاء يُريدون أن يفرّضوا أنفسهم على الشعب من خلال بعض الأخبار، والذي كتبه الفقهاء المتقدّمون وتحدّثوا عنه هو أن للفقيه والحاكم الجامع للشرائط ولاية على اليتيم والصغير والمجنون

إذا لم يكن لهم ولي، والآن هؤلاء يجعلون جميع الشعب في حكم الصغار والمجانين الذين يجب أن يكونوا تحت ولايتهم، يضعون العمام على رؤوسهم، ويدعون الناس إلى ولاية الفقيه. ولا يخفى أن طاعة الحاكم المسلم في الإسلام واجبة على الشعب، وذلك إذا حكم بطاعة الله، ففي الحقيقة إنما نطيعه طاعةً لأمر الله لا لمجرد حكمه وولايته، لهذا نطيعه سواء كان مجتهداً أو غير مجتهد، فالأمر لا يختص بالمجتهد، لأننا نعرف أن مصطلح «مجتهد» لم يظهر إلا في القرن الرابع الهجري، وأنا شخصياً لم أتوقع إطلاقاً أن يفرض الشُّرك -شرك الطاعة- رسمياً في الجمهورية، لأن من سوغ طاعة مُطلقة لمعبود غير الله فقد أقر بالطاغوت، ونصّب نفسه نداً لله سبحانه وتعالى، ونحن يجب أن نقول الحق مع أن (أكثرهم للحق كارهون) يقول تعالى في كتابه المجيد: ﴿وَمَا لَكُمْ مِّن دُونِ اللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة:107]. وإعطاء الولاية الكاملة لغير الله تعالى دليل على الكفر والشرك».

البرقعي هو أحد تلامذة عبد الكريم الحائري مؤسس حوزة قم العلمية، وقد حصل على إجازة الاجتهاد في النجف من السيد أبو الحسن الأصفهاني، وينتمي البرقعي إلى جماعة القرآنيين الشيعية، وقد أعلن وهو في الخامسة والأربعين من عمره أن مذهب الشيعية به كثير من الخرافات، منها تقديس علي بن أبي طالب والتوسُّل بالأئمة، وقال إن حكم الخمس خاص بغنائم الحرب فقط، ورفض الاعتقاد في كرامات ومعجزات قبور الأئمة. وقد أحدثت آراؤه ردود فعل قوية في إيران، بخاصة كتابه «درس عن الولاية»، وزاد من ردود الفعل الغاضبة تجاهه ترجمته كُتِبَ الشيخ محمد بن عبد الوهاب وابن تيمية، ومنها كتاب «التوحيد»، إلى اللغة الفارسية<sup>(11)</sup>.

ومن آراء البرقعي في الخميني قوله: «كان السيد الخميني غارقاً في الفلسفة اليونانية والعرفان، وليس عنده اطلاع كبير على حقائق القرآن، ويفسر القرآن حسب آراء الفلاسفة، ويعتقد أن كتاب الله ليس قابلاً للفهم، كأنه لم يقرأ قول الله عن القرآن بأنه ﴿مَوْعِظَةٌ لِلنَّاسِ﴾، و﴿بَيَانٌ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:138]، و﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة:185]! وأستطيع القول بأن السيد الخميني متلطخ بالخرافات إلى حد كبير»<sup>(12)</sup>.

تعرّض البرقعي لكثير من النقد والاتهام بسبب آرائه الراضية لولاية الفقيه، وقد تعرّض له في السجن بتهمة اتباع مذهب أهل السنة، وقد أنكر ذلك في مذكراته، واتهم

باتباع فكر الإمام محمد بن عبد الوهاب، وكذلك أنكره. لا شك في أن كثيراً من علماء الشيعة في بداية عهد الجمهورية الإيرانية قد عارضوا ولاية الفقيه، لكن لأسباب متعددة، أما البرقي فقد تميّز من غيره بحكمه بتكفير الخميني باقترائه على الله ما لم يرد في القرآن الكريم.

### رفض ولاية الفقيه لعدم ثبوت أدلتها من مرويات آل البيت

أتباع هذا النهج الاستدلالي في رفض ولاية الفقيه لم يقولوا بتكفير الخميني، وإنما لضعف الاستدلال من روايات آل البيت رفضوا نظرية ولاية الفقيه، وإن كان وراء رفضهم دوافع سياسية لاشتراكهم في العمل السياسي مع الخميني بداية الأمر، ثم اختلفوا عنه بعدما وجدوا أن ولاية الفقيه تُعطي الفقيه سلطة أكبر من السلطة التي كان يتمتع بها الشاه. ومن ممثلي هذا الاتجاه آية الله العظمى محمد حسن طباطبائي قمي (1905-2007م)<sup>(13)</sup> وآية الله المرجع محمد كاظم شريعتمداري (1905م-1986م)<sup>(14)</sup>.

تمتع القائلون بهذا الرأي بمكانة علمية وفقهية رفيعة بين الشيعة، فكل من طباطبائي قمي وشريعتمداري كان من مراجع التقليد داخل إيران وخارجها، وقد عارض طباطبائي قمي الروايات المنقولة حول ما يتعلق بصلاحيات ولاية الفقيه، وقال بأنها إنما تنحصر في بيان الوظيفة الدينية، ويرى طباطبائي قمي أن لفظ «حاكم» الذي جاء في مقولة ابن حنظله «وقد جعلته عليكم حاكماً» تشير إلى الحكم بين الناس في ما يتعلق بالفصل بين المنازعات والفتوى، ولا تعني حاكماً بمعنى سلطان أو أمير أو الولاية العامة في سائر الأمور<sup>(15)</sup>. أما شريعتمداري الذي دعم الخميني في بداية عهد الثورة وأيد تأسيس الجمهورية الإسلامية في استفتاء عام 1980م فقد عارض ولاية الفقيه عندما أُدرجت في الدستور وأعطت الولي الفقيه صلاحيات سياسية وعسكرية وإدارية، بخاصة في المادة رقم 110 من الدستور الإيراني<sup>(16)</sup>، وهذا يعني أن معارضة شريعتمداري لولاية الفقيه كانت بدافع سياسي وإن أسبغ عليها استدلالات فقهية من باب إعادة تفسير المرويات التي استندت إليها نظرية ولاية الفقيه.

### رفض ولاية الفقيه لعدم ثبوتها في كتب علماء الشيعة الأوائل

اعتمد عدد من الكُتّاب المُحدّثين، بخاصة في عهد حكومة الإصلاح إبان رئاسة محمد خاتمي للجمهورية الإيرانية، في إعلان رفضهم ولاية الفقيه، على عدم ورودها

في مؤلفات علماء الشيعة منذ القرن الرابع الهجري حتى العصر الحديث، إلا في ما يتعلق بالقضاء وما يترتب عليه من إقامة الحدود والتعزير ورعاية من لا ولي له مثل الأيتام والمجانين والسفهاء، مع التصرف في أموالهم. وحتى القرن العاشر الهجري لم يكن الفكر السياسي الشيعي يعترف بحكم حاكم غير معصوم، لأن العصمة لديهم شرط الحكم، وهي لا تتوافر إلا في النبي والأئمة من بعده، ولم يتحدث علماء الشيعة عن أي نظرية سياسية لإدارة المجتمع، ومن خلال رصد تطوّر نظرية ولاية الفقيه في مرحلة متأخرة من تاريخ الفقه الشيعي<sup>(17)</sup>، يسعى أصحاب هذا المنهج إلى إثبات أنه لا يوجد منشأ إلهي لولاية الفقيه وأنها محض نظرية سياسية لا علاقة لها بالدين، ومن ثم لا قداسة للولي الفقيه ولا حق له في صلاحيّاته المطلقة التي يستمدّها من خلال التفويض الإلهي الواصل له عبر الأئمة.

يمثل أصحاب هذا الرأي محسن كديور، وقد أثر في العقل السياسي والمذهبي الإيراني منذ منتصف عقد التسعينيات من القرن الماضي، ودعم مصداقيته كونه حاصلًا على إجازة في الاجتهاد الفقهي من آية الله منتظري بعد 17 عامًا من الدراسات الحوزوية، ودرجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة «تربيت مدرس» بطهران، وما لبث أن صدرت بحقه أحكام قضائية بالسجن ثم الإبعاد والمنع من التدريس، وانتهى به المطاف إلى الإقامة خارج إيران.

### رفض تولّي رجال الدين المناصب الإدارية التنفيذية

أصحاب هذا الرأي قالوا إن تولّي رجال الدين المناصب الإدارية سوف يؤدي إلى حُبّ البعض لهم لقضاء حوائجهم، وكُره البعض الآخر، هذه الكراهية التي سوف تنعكس من ثم على شعور الناس تجاه الدين ذاته، وستؤدي إلى نفور الناس من الدين بسبب كراهيتهم لرجال الدين الذين لم يلبوا احتياجاتهم، فضلًا عن الفساد المتوقع حدوثه، الأمر الذي سيعرض المكانة الروحية لرجال الدين، ويحبط دورهم الأساسي في الدعوة إلى الله وتقريب الناس إلى الإيمان والنهج القويم. ورأوا أن واجب العلماء هو الاجتهاد في أن تكون الحكومات مؤمنة بأصول الإسلام وقواعد القانون، ونصح الناس بأن يعطوا أصواتهم الانتخابية للأشخاص الصالحين لا أن يدير الفقيه الدولة مباشرةً.



من أعلام هذا الاتجاه آيت الله السيد رضا زنجاني (1903م - 1983م)<sup>(18)</sup>، وقد طَبَّق أفكاره عملياً برفضه تولّي أي منصب في حكومة مصدق، وتكرّر الأمر بعد ثورة 1979م إذ رفض هو وأخوه الأكبر السيد أبو الفضل وولدا مؤسس حوزة قم السيدان مرتضى ومهدي الحائري، أن يتولوا أي منصب حكومي، وطلبوا من الخميني أن يمنع تدخّل رجال الدين في إدارة الدولة<sup>(19)</sup>.

لم تقتصر معارضة رجال الدين الإيرانيين نظرية ولاية الفقيه عبر الاستدلالات الفقهية على النماذج التي قدّمناها، فقائمة طويلة من رجال الدين رفضوا تلك النظرية وعارضوها، وأولئك يمكن إدراج منهج معارضتهم تحت واحد من الاستدلالات الثلاثة السابقة، وقد تعامل نظام الجمهورية الإسلامية معهم بأسلوب قمعي بعيد عن أسلوب الحوار والمناظرات الذي كان أولى به رجال الدين، ومنهم على سبيل المثال لا الحصر: آية الله محمد الشيرازي رأس التيار الشيرازي، وآية الله محمد رضا جلابيجاني، وآية الله محمد صادق طهراني، وآية الله على صفائي قمّي الذي حُكّم عليه بالإقامة الجبرية في منزله حتى توفّي، وآية الله أحمد خوانساري، ومن أبرز المعارضين لولاية الفقيه: آية الله محمد الشيرازي رأس التيار الشيرازي، وآية الله محمد رضا جلابيجاني، وآية الله محمد صادق طهراني، وآية الله على صفائي قمّي الذي حُكّم عليه بالإقامة الجبرية في منزله حتى توفّي، وآية الله أحمد خوانساري الذي تعرض للإهانة بسبب معارضته ولاية الفقيه وحُكّم عليه بالإقامة الجبرية في منزله حتى توفّي في ظروف غامضة، ونفس المصير لاقاه آية الله حسين على منتظري، وآية الله السيد حسن طباطبائي قمّي، وآية الله يوسف صانعي، وامتد الأمر إلى من أظهر تعاطفاً مع رجال الدين المعارضين لولاية الفقيه، بخاصّة مرجع التقليد آية الله شريعتمداري الذي اتهمه النظام الإيراني بالضلوع في محاولة قلب النظام الإيراني مطلع الثورة، فكان مصير كل من حضر جنازته من رجال الدين أنه إما سُجّن وإما حُكّم عليه بالإقامة الجبرية في المنزل، أمثال السيد رضا الصدر أخى الإمام الصدر، وآية الله طسوجي، وآية الله سيد رسول<sup>(20)</sup>.

### محددات الرفض السياسيّة لنظرية ولاية الفقيه

من اللافت أن رفض ولاية الفقيه في الأدبيات السياسيّة الإيرانيّة كان سابقاً على تأسيس الجمهوريّة الإيرانيّة، وقبل ظهور نظرية ولاية الفقيه بشكلها النهائي، فقد اقترن

هذا الرفض بأحداث الثورة الدستورية والنضال الإيراني لتأسيس حكم نيابي والتصدي للملكية الدكتاتورية عام 1906م.

### نظرية الشرعية الإلهية الشعبوية

أنتج محمد حسين الغروي النائيني المتوفى عام 1936م نظرية «الشرعية الإلهية الشعبوية»، التي تقول إن الله قد فوض أمر تدبير سياسة أمة الإسلام إلى ذاتها لكي تنفذ حاكميته في إطار معايير الدين، والناس حكام على شؤونهم الاجتماعية بتفويض من الله عز وجل، وليس لأحد أن يسلبهم هذا الحق، وعلى الناس أن يختاروا زعيم المجتمع ومديريه من بين الحائزين للشروط الشرعية حتى ينظموا المجتمع وفق الدستور المتواءم مع أحكام الدين، ويستطيع الفقهاء أن يضمنوا عدم تعارض القوانين التي يشرعها الناس مع أحكام الشرع<sup>(21)</sup>.

ذكر النائيني آراءه تلك في كتابه الشهير «تبيين الأمة وتنزيه الملة» بتقديم اثنين من كبار مراجع التقليد بالنجف هما آية الله الأخوند محمد كاظم الخراساني، والشيخ عبد الله المازندراني، ومع هذا لم يرحب المجتمع الإيراني بآراء النائيني في حينها لتجاهله مبادئ الفكر الشيعي في معظم مقدماته وانطلاقه من مبادئ الإسلام العامة اللا مذهبية، وكان تأثره بكتاب «طبائع الاستبداد» لعبد الرحمن الكواكبي واضحاً<sup>(22)</sup>.

أثر كتاب النائيني في العقل السياسي الإيراني بمرحلة الجمهورية الإسلامية من خلال إعادة آية الله الطالقاني لإحيائه عندما كتب مقدمة له وأعاد طباعته عام 1955م، فصار من أهم مصادر الفكر السياسي الإيراني منذ ذلك الحين. لقد أحدث آراء النائيني تغييراً جوهرياً في مسار الخطاب السياسي حول شرعية الدولة بإدراج الحق الشعبي مقوماً لشرعية الحكم، وإقرار قاعدة النزول على رأي الأغلبية، الأمر الذي كان مرفوضاً في الأدبيات الشيعة من قبل لعدم الاعتراف بالشورى واشتراط العصمة في القائد الشرعي<sup>(23)</sup>.

لم يرفض النائيني كون الإقرار بأن أي حكم في عهد غيبة الإمام هو اغتصاب لحق الإمام، لكنه أكد عدم إمكانية الاستناد إلى حكم نواب الإمام في هذا العصر،

لأن فيه اغتصاباً لحق الإمام الغائب واغتصاباً لحق الشعب وظلماً له<sup>(24)</sup>. ويُلاحظ من كلام النائيني عدم استخدامه اصطلاح «ولاية الفقيه» صراحةً، ممّا يدلُّ على عدم شيوع الفكرة في مطلع القرن العشرين على الرغم من حديث النراقي عنها قبل ذلك بفترة طويلة.

تلك الأفكار التنويرية التي كانت رائجة في إيران مطلع القرن العشرين تعرّضت للطمس والتشويه خلال حقبة الدولة القاجارية والدولة البهلوية، ولكنها ظلت راسخة في العقل السياسي الإيراني لدى دعاة الديمقراطية الراضين للحكم الاستبدادي، ومع نمو التيارات المعارضة لحكم الشاه محمد رضا بهلوي تَبَّه آية الله طالقاني لإحياء فكر النائيني باعتباره رجل الدين صاحب الرؤية التي تأسس لنظرية حكم حديثة تجمع بين التوجّهات الشرعيّة وسيادة الشعب لكي يتجمع حولها المعارضون من ذوي التوجّهات الدنيّة والمعارضون من ذوي التيارات الليبراليّة والاشتراكية.

### تناقض ولاية الفقيه مع الحكم الديمقراطي

الصدمة التي أحدثها إدراج الخميني لنظرية ولاية الفقيه في الدستور الإيراني الصادر عام 1980م لدي شركائه في الثورة، جعلت بقية الفصائل السياسيّة تدرك أن رجال الدين في إيران بصدد تنفيذ عملية إقصاء سياسي لكل الفصائل الأخرى، وتأسيس حكم ديني ثيوقراطي عبر نظرية فقهية شيعية مبتدعة لم يسبق أن طبقت سياسياً كأساس لمشروعية النظام ولا حتى في العصر الصفوي.

تراوحت ردود الفعل التي اتخذتها التيارات السياسيّة بين إعلان الرفض والتمرد، وتنفيذ عمليات مسلحة ضد نظام الحكم الجديد، ومن بين هذه التيارات السياسيّة اتخذت «نهضت آزادي إيران» (جبهة تحرير إيران) موقفاً فكرياً خاصاً بإصدارها كتاباً بعنوان «تفصيل وتحليل الولاية المطلقة للفقيه»<sup>(25)</sup>، بمثابة بيان رسمي للحركة رداً على إعلان ولاية الفقيه المطلقة بخطاب الخميني الموجه إلى خامنئي، وذلك باقتراح من المهندس مهدي بازرجان رئيس الحكومة الانتقالية الذي عينه الخميني بعد قيام الثورة، وهو أول نقد سياسي لولاية الفقيه في عهد الجمهوريّة الإسلاميّة.

رأت جبهة تحرير إيران أن الولاية المطلقة للفقيه تتعارض مع جميع الحريّات التي تكفلها النظم الديمقراطية، مثل حرية العقيدة والتعبير والأحزاب، وتناقض مفهوم الاستناد إلى آراء الشعب، وتُخِلُّ بالسيادة القوميّة للدول، وتُهدِر حقوق الإنسان وحقوق الأقليّات الدنيّة، وهو ما يناقض آراء الخميّتي التي كان قد أدلى بها والعهود التي قطعها على نفسه للشعب الإيراني في أثناء إقامته في المنفى بالنجف وباريس<sup>(26)</sup>.

أكدت الحركة أن ولاية الفقيه المطلقة تمهد لظهور الدكتاتورية الاستبدادية، إن لم تكن تحقّقها بالفعل، مستشهدة في ذلك بآراء عبد الرحمن الكواكبي في كتابه «طبائع الاستبداد»، وآراء النائيني في «تتبيه الأمة وتنزيه الملة»، من حيث تجميع السلطات في يد فرد واحد، فالوليّ الفقيه لديه سلطة التشريع، وهو القائم على السُلطة التنفيذية، وله الكلمة العليا في القضاء. أيدت حركة تحرير إيران رأي النائيني الذي قال إن الاستبداد هو الشجرة الخبيثة، وأن الاستبداد الدنيّ يؤدّي إلى ربوبية علماء الدين، وأن النجاة من الاستبداد الدنيّ أصعب بكثير من النجاة من الاستبداد السياسي<sup>(27)</sup>.

وأعلنت حركة تحرير إيران أن ولاية الفقيه تنتهك الدستور الإيراني في موادّه أرقام 6 و7 و8 و9، الخاصّة بإدارة الدولة وفق رأي الشعب، والنصّ على أن مجلس الشورى الإسلامي ومجالس المحليّات المنتخبة مصدر اتّخاذ القرارات في إيران، والنصّ على أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مسؤوليّة جماعية ومتبادلة بين الناس، والنصّ على عدم أحقية أي فرد بسلب الحريّات المشروعة ولو بإصدار القوانين<sup>(28)</sup>.

مما سبق نجد أن حركة تحرير إيران -وهي تكاد تكون الفصيل السياسيّ الوحيد من خارج دائرة رجال الدين الذي مارس أنشطة سياسية إلى أن وقفت أنشطتها في عام 2009م- ترى أن النّظريّة المؤسّسة لشرعيّة النّظام السياسيّ في الجُمهوريّة الإيرانيّة -وهي نظرية ولاية الفقيه- نظرية استبدادية تُهدِر القيم الديمقراطية والحريّات العامّة وتتعارض مع الدستور وتنتهكه.

## الدعوة إلى البروتستانتية الإسلامية

مع الانفتاح السياسي النسبي الذي عاشته إيران في فترة حكم الرئيس الإيراني الأسبق محمد خاتمي ومشروعه الخاص بالتمية السياسية، بدأت الأصوات تلعو من جديد في نقد نظرية ولاية الفقيه، وشهدت الساحة السياسية الإيرانية حضوراً لفصائل سياسية كانت قد أبعّدت منذ مطلع الثورة، وظهر أفراد معروفون بانتماءاتهم الليبرالية شبه المحظورة، والمتمثلة بجبهات تتحدر من جبهة الزعيم الوطني محمد مصدق وأفراد ينتمون إلى التيار الديني المستتير، فضلاً عن قوى اليسار بأطيافه المتعددة<sup>(29)</sup>.

وجّه الإصلاحيون انتقاداتهم في هذه المرحلة إلى مؤسّسة رجال الدين ومكانتهم الاجتماعية التي فرضت على المجتمع الإيراني خلال السنوات السابقة من عمر الجمهورية الإسلامية، ولم يعد النقد موجّهاً إلى نظرية ولاية الفقيه من منطلقات دينية أو حتى سياسية بهدف إثبات بطلانها، كأن الأمر لم يعد بحاجة إلى كثير من العناء لإثبات ذلك، وإنما الأوّلى هو هدم ذلك البناء الكهنوتي على حدّ قول الإصلاحيين، الذي يقف وراء هذه الأوهام التي يستعبد من خلالها الناس، وكان من أبرز رجالات الإصلاحيين الذين قالوا بذلك عبد الكريم سروش، وأضاف أنه إذا ما تحول الدين إلى أيديولوجيا دولية تحوّلت وظيفته من مصدر للأخلاقيات الرفيعة إلى تبرير للهيمنة الطبقية<sup>(30)</sup>. وامتدّ الأمر إلى رفض قواعد المذهب الشيعي من وجهة نظر رجال الدين، وكان أولها تصنيف المسلمين إلى مجتهدين ومقلّدين، فرجل الدين الحائز على إجازة الاجتهاد هو المجتهد، أما بقية المسلمين بغض النظر عن مكانتهم العلمية في تخصصاتهم أو مكانتهم الاجتماعية فهم مقلّدون للمجتهد يتبعونه في آراءه وأحكامه، ولو كانت تتعلق بالمستحدث من شؤون الحياة.

أما خاتمي فقد رفع قيمة الدستور على نظرية ولاية الفقيه، ويرى أن الدستور هو القانون الأعلى للنظام الإيراني، وولاية الفقيه اكتسبت أهميتها بسبب إقرارها في الدستور، ولولا الدستور لكانت مجرد نظرية مثل كثير من النظريات الفقهية الأخرى<sup>(31)</sup>.

في طرح البروتستانتية الإسلامية الذي قدّمه الدكتور هاشم آقاجري عام 2002م في ذكرى وفاة المفكر الإيراني على شريعتي، انتقد المؤسسة الدينية الإيرانية مشبّها إياها بالكنيسة الكاثوليكية قبل ظهور حركة الإصلاح الديني المسيحية البروتستانتية، من حيث القول بعدم قدرة الفرد العادي من غير رجال الدين على فهم الكتاب المقدس، وأن المسيحيين لفهم الكتاب المقدس يحتاجون إلى رجال الدين، كما قارن بين الموقف المعادي للعلم الذي كان لدى الكنيسة في العصور الوسطى، وموقف الحوزات العلمية الشيعية التي كانت ترى أن تعلّم اللغة الإنجليزية قبل 70 أو 80 عامًا مخالف للشرع.

أقاجري رفض أن يكون فهم رجال الدين للقرآن الكريم في العصور السابقة مُلزماً للمسلمين في العصر الحالي، وقال إنه كما كان لهم الحق في الاجتهاد في الفهم فلنا نفس الحق، وكان يرى أن رجال الدين في إيران يرون إقدام طالب ما على تدبّر القرآن والسعي لفهمه جرماً كبيراً لأنه بذلك يجعل بضاعتهم كاسدة.

أقاجري رفض وجود طبقة خاصّة لرجال الدين، واعتبر أن درجاتهم ما هي إلا أسماء ابتدعوها في العصر الصفوي على نفس نمط المراتب الكهنوتية في الكنيسة، فالإسلام لم يعرف ألقاباً مثل «آية الله» و«حجة الإسلام» و«ثقة الإسلام» و«المرجع» و«آية الله العظمي»، وقال: «لقد تحوّل الدين إلى مناصب إدارية، وأصبح رجاله يشكّلون طبقة اجتماعية منفصلة عن المجتمع وإن اختلطت معيشياً مع أفرادها»، ويرى أن البروتستانتية الإسلامية مشروع مستمر للخلاص من التحجّر والتصلّب<sup>(32)</sup>.

استمرار حالات انتقاد نظريات ولاية الفقيه منذ بداية طرحها حتى الآن يعكس قدراً من رفض العقل السياسي والمذهبي الإيراني نظرية ولاية الفقيه، ومن ثمّ نقص مشروعية النظام الحاكم المستند إليها، ومن ثمّ يمكن أن يُعدّ الدافع وراء قبول الإيرانيين بنظامهم الحاكم هو التغلب بالقوة. لكن ما سبق لا يعني بالضرورة رفض غالبية الشعب الإيراني لولاية الفقيه، إذ إن كثرة رجال الدين والمفكرين الراضين لولاية الفقيه وكثرة أطروحاتهم لا تعني بالضرورة كثرة المؤمنين بها، وبالمثل لا نقول إنها غير شائعة بين الإيرانيين، وإنما نقول إنها جزء مؤثّر وفاعل في العقل السياسي والمذهبي الإيراني، قد تتوافر له الفرصة السياسية حتى يتحول إلى نظرية مسيطرة على جموع الإيرانيين، بمعنى أن غياب القوة القاهرة على الإيمان بولاية الفقيه

سيتبعه تغيّر تنظيريّ في مصدر مشروعية النظام، لأن فكرة رفض ولاية الفقيه موجودة في العقل السياسي الإيراني.

### الخلاصة والاستنتاجات

أطروحات رفض ولاية الفقيه وفق محدّدات دينيّة كانت الأغزر والأكثر جرأة من مثيلتها ذات المحدّدات السياسيّة، لأسباب، منها كون النظريّة ذات منشأ فقهيّ في الأساس، وأن قوة رجال الدين في عهد الجمهوريّة غير مقتربة بطرف سياسيّ، وصعوبة اتّهامهم بالعمالة ومعاداة النظام إلا في حالات نادرة.

قلّصت عمليات التصنيف السياسيّة وشرط الإيمان بولاية الفقيه لممارسة العمل السياسيّ في إيران، من الأطروحات السياسيّة المنتقدة لولاية الفقيه.

أصبح في العقل السياسيّ الإيرانيّ عملية إدماج بين نظرية ولاية الفقيه ورجال الدين والمؤسّسة الدنيّة عمومًا، لذا تعمّقت حالة من الكراهية والرفض لرجل الدين، وربما للدين نفسه، داخل قطاعات عريضة في المجتمع الإيرانيّ.

ردّ المؤسّسة الحاكمة على الاتجاه المعارض لولاية الفقيه برفع سقف صلاحيّات الوليّ الفقيه، والتماهي في طرح أبعاد جديدة لولاية الفقيه المطلقة، قطع طريق العودة على الطرفين، فلا المؤسّسة الحاكمة أصبحت قادرة على تقليص صلاحيّات الوليّ الفقيه أو إجراء تعديلات تنظيرية، ولا المعارضون باتوا قادرين على الإقرار بقدر من ولاية الفقيه كما كان الوضع سابقًا في بداية عهد الجمهوريّة، ومن ثمّ سوف يكون الصدام مدويًا لو ضعفت قبضة السّلطة الحاكمة.

النقد الموجّه إلى نظرية ولاية الفقيه من الداخل الإيرانيّ، قلّص قدرتها على الانتشار خارج حدود الأراضي الإيرانيّة، أو أن تكون مقنعة لتجمّعات شيوعيّة خارج إيران.

تجاهلت نظرية ولاية الفقيه أن تقدّم للمواطنين الإيرانيّين من غير الشّيعة مبررًا لمشروعيّة النظام، إذ كيف يؤمن المواطن الإيرانيّ غير الشّيوعيّ وغير المسلم كذلك بشرعيّة النظام الحاكم وفق نظرية فقهيه نابعة من مذهب دينيّ لا يؤمن به؟

## الهوامش والمراجع

- (1) الشيخ المفيد، عاش في النصف الثاني من القرن الرابع الهجري وأوائل القرن الخامس، أسمه محمد بي محمد بن النعمان، دون أصول الفقه الشيعي، ويُعد مؤسس مدرسة الاجتهاد الشيعية، ويمثل الطريق الوسط بين منهجية الحديث ومنهجية القياس، وقد استلهم المفيد منهجه من أستاذه ابن أبي عقيل العماني. الموسوعة الإلكترونية لأهل البيت. <http://cutt.us/qWGve>
- (2) السيد المرتضي: هو علي بن الحسين بن موسى المعروف بالسيد المرتضي والشريف المرتضي، وعلم الهدى، فقيه من متكلمي الإمامية، وُلد عام 355هـ، تُوّفِي 436هـ من أكبر علماء الشيعة الإمامية، وهو صاحب كتاب "الأمالي"، وهو تلميذ الشيخ المفيد وأستاذ الشيخ الطوسي. الموسوعة الإلكترونية لأهل البيت. <http://cutt.us/qWGve>
- (3) أبو منصور الحسن الحلبي: مختلف الشيعة، تهران، ج 4، ص 497.
- (4) المحقق الكركي: هو علي بن الحسين بن عبد العالي الكركي العاملي، المعروف بالمحقق الثاني، والمحقق الكركي (ت940هـ)، من علماء الشيعة الكبار الذين عاشوا في العصر الصفوي، هاجر من لبنان إلى إيران بسبب الدعوة التي وجهها إليه الشاه إسماعيل الصفوي من أجل ترويج المذهب الشيعي، وكان له دور كبير في نشر الثقافة الشيعية في إيران، له آثار فقهية كثيرة، وأهمها كتاب "جامع المقاصد في شرح قواعد العلامة"، وبناءً عليه سُمي بـ"صاحب المقاصد"، كما كانت له آراء مؤيدة لولاية الفقيه. الموسوعة الإلكترونية لأهل البيت. <http://cutt.us/qWGve>
- (5) مالك مصطفى العاملي: اتفاق الكلمة بين علماء الأمة على ولاية الفقيه العامة، بيروت 2006م، ص 130.
- (6) أحمد النراقي: هو أحمد بن محمد مهدي النراقي، وقيل مهدي بن أبي ذر الصفائي، النراقي (1245-1185هـ)، وهو عالم وفقه وشاعر، من أهل نراق، وُلد أحمد النراقي في نراق، إحدى قرى كاشان الإيرانية، وذلك في الرابع عشر من شهر جمادى الآخر سنة 1185هـ، وقيل سنة 1186هـ، سافر إلى العراق لمواصلة الدراسة الحوزوية على يد علماء النجف وكربلاء، عاد بعدها إلى كاشان، وتصدى فيها للمرجعية بعد وفاة والده عام 1209هـ. <http://cutt.us/md7g5>
- (7) دستور الجمهورية الإسلامية الإيرانية، <http://cutt.us/xjh1x>
- (8) صحيفة النور: مؤسسة تنظيم ونشر تراث الإمام الخميني، تهران 1358 هـ ج 6، ص 31.
- (9) محسن كديور: نخستين نقد ولایت فقيه، وب سایت رسمي محسن كديور، <http://cutt.us/ummfv>
- (10) أبو الفضل البرقي (1908-1992م) هو عالم دين شيعي، من أهل قم. يرجع نسبه إلى السيد أحمد بن موسى المبرقع ابن الإمام محمد النقي الجواد ابن علي بن موسى الرضا، وقد اتهم، باتباع المذهب السنّي بسبب مؤلفاته، وإن كان قد أقر بمرجعيته عدد من مراجع الشيعة. الموقع الرسمي لآية الله البرقي، <http://cutt.us/fGzr>
- (11) آية الله العظمي أبو الفضل البرقي: سوانح الأيام، دار العقيدة، 2013م، ص 178.
- (12) نفسه ص 180.
- (13) آية الله العظمي محمد حسن طباطبائي قمّي: آية الله العظمي حسن الطباطبائي قمّي، هو مرجع شيعي إيراني، وُلد سنة 1329هـ في مدينة مشهد، وتُوّفِي فيها سنة 1428هـ. كان من المراجع الذين وقفوا ضد إزالة الشهادة الثالثة من الأذان المذاع في الإذاعة الإيرانية، وقد تعرّض للإقامة الجبرية في نهاية حياته نتيجة لآرائه الراضة لولاية الفقيه.
- (14) آية الله المرجع محمد كاظم شريعتمداري: مرجع شيعي إيراني كانت له أدوار دينية وسياسية كبيرة في إيران والعراق، كان من أهم إنجازاته السياسية في زمن الشاه رضا بهلوي إنقاذ الخميني من الإعدام، تولى المرجعية سنة 1961 بعد وفاة المرجع حسين البروجردي، فرجع إليه في التقليد عدد كبير من الشيعة في إيران وباكستان والهند ولبنان ودول الخليج.
- (15) سيد محسن طباطبائي: نهج البلاغة. تعليق على كتاب البيع من المكاسب للشيخ الأعظم الأنصاري، انتشارات 22 بهمن، قم 1371 هـ، ص 299، نقلاً عن جميله كديور، تحول گفتمان سياسي شيعه در ايران، ص 376، نقلاً عن الشيماء الدمرداش العقالي: نظرية ولاية الفقيه وتطبيقاتها، بيروت 2011م، ص 190.
- (16) تاريخچه اي از حصر، سنت جمهوری اسلامی برای حذف معترضان از آيت الله كاظم شريعتمداري تا موسوی وكروبی، كمپين بين المللي حقوق بشر در ايران، <http://cutt.us/nNwt>



- (17) د. محسن كديور: تأمل في مسئله ولاية فقيه، وب سايت رسمي محسن كديور، <http://cutt.us/K527K>
- (18) آية الله سيد رضا زنجاني، التلميذ المقرب لعبد الكريم الحائري مؤسس حوزة قم، شارك الخميني الذي يكبره بعام واحد في الدراسة بقم، كان من أقرب رجال الدين إلى محمد مصدق، وهو مؤسس حركة المقاومة الوطنية، تولى رئاسة الوزارة وأمم النفط، وأطبخ به على أثر انقلاب عام 1953م.
- (19) محسن كديور: سيد رضا زنجاني وتكفير خميني، وب سايت رسمي محسن كديور، <http://cutt.us/Cfy7S>، نقلا عن علي اشرف فتحي، برادران زنجاني، گزارش از گفتگو با حسين شاه حسيني، تورجان، 4 مرداد 1387.
- (20) ليست آيتاللههاى مخالف ولايت فقيه، بالاترين، <http://cutt.us/q5bLf>
- (21) د. محسن كديور: نظريه هاي دولت در فقه شيعي، نشر ني، تهران 1376 هـ.ش، ص 49.
- (22) محسن كريمي: بررسي مقايسه أي نظريه حكوت إسلامي از دیدگاه محقق نائيني وامام خميني پايان نامه كار شناسي ارشد، دانشكده علوم انساني، دانشگاه تربيت مدرس، به راهنمايي مير حسين موسوي 1376-1375 هـ.ش ص 91-61.
- (23) د. محسن كديور: نظريه هاي دولت در فقه شيعي، ص 120-118.
- (24) محمد حسين النائيني: تنبيه الأمة وتنزيه الملة، ص 65.
- (25) أصدرت حركة تحرير إيران بيانين للتعبير عن رأيها بشأن ولاية الفقيه، الأول في 20 يناير عام 1988م بعنوان "بيان حركة تحرير إيران حول ولاية الفقيه المطلقة أو الانقلاب الرابع"، وكان نقداً إجمالياً لولاية الفقيه المطلقة، والبيان الثاني هو كتاب "تفصيل وتحليل الولاية المطلقة للفقيه"، وقد صدر على شكل نشرة داخلية لحركة تحرير إيران في أبريل 1988م.
- (26) تفصيل وتحليل ولاية مطلقه فقيه، ص 48، <http://cutt.us/Awpt9>
- (27) نفسه، ص 55.
- (28) نفسه 68.
- (29) د. سعد محمد صالح بن نامي: حركة الإصلاح السياسي في إيران في عهد خاتمي (2005-1997م)، دار الرضا 2008م القاهرة، ص 117.
- (30) جلال الدين محمد صالح: ولاية الفقيه وإشكالية السلطة السياسية في الفقه الشيعي، الرياض، 2015م، ص 330.
- (31) توفيق السيف: حدود الديمقراطية الدينية، دار الساقى، بيروت، 2008م، ص 215.
- (32) متن كامل سخنراني دكتور آغاچري در مورخ 29/3/81، تالار معلم همدان، گرامیداشت سالروز شهادت دكتور شريعتي، مهاجر، <http://cutt.us/Kmdiv>